الأمم المتحدة

E/2009/NGO/29

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
3 June 2009
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩

جنيف، ٦-٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الاستعراض الوزاري السنوي: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي

بيان مقدم من جمعية المستشارين الماليين المستقلين، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2009/100.

260609 260609 09-35872 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

البيان*

انعقد في باريس في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ المنتدى السابع لجمعية المستشارين الماليين المستقلين حول موضوع ”الهزات والأزمات المالية المتكررة“، لمعالجة أكثر المسائل إلحاحا في الأزمة المالية الراهنة. وحضر المنتدى مسؤولون من الأمم المتحدة وممثلون عن القطاعين العام والخاص من أكثر من ثلاثين بلدا. وخلص المنتدى إلى أن هناك حاجة ماسة ليس إلى زيادة الأنظمة المعمول بها على الصعيد الدولي وإنما إلى تحسين مستواها.

ورأى المنتدى أن التنمية المستدامة، باعتبارها أحد الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة، تتطلب نظاما متماسكا ملتزما بتطبيق الإدارة الرشيدة وتمنع تكرار الأزمات المالية التي أضرت بالاقتصاد ككل وتشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار الاجتماعيين.

وتعتمد الجمعية الالتزامات التالية التي ستقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة خلال الجزء الرفيع المستوى من دورته لهذه السنة:

١ - لا تتطلب الأزمة المالية التدابير الطارئة الجاري اتخاذها حاليا من قبل الحكومات فحسب، بل كذلك تفكيرا عميقا في أسباب هذا الانهيار. وتقترح الجمعية أن يعجل جميع الأطراف المعنيين ببدء نقاش يهدف إلى الخروج بالأسواق المالية من الأزمة وإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

٢ - لا يمكن الخروج من حالة الفوضى بمجرد تأميم بعض كبرى المؤسسات المالية والصناعية؛ إذ لا بد من عمل المزيد لاستعادة استتباب النظام في النظام الاقتصادي العالمي وإعادة الثقة لكافة الأوساط المالية وعامة الناس على حد سواء.

٣ - المنظمة، رغم إيمانها بالضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات عملية، غير مقتنعة بمبررات استخدام الأموال العامة بدون تشاور مسبق مع المواطنين/دافعي الضرائب.

٤ - تنبَّه الحكومات وهيئات الرقابة مرة أخرى إلى ضرورة تركيز جهودها على الدفاع عن المصالح المرتبطة بأموال الشعب، وتهيئة ظروف يتحقق فيها التوازن ما بين احترام حرية استخدام الثروات بما يتفق والمواد العشر لميثاق الجمعية بشأن حقوق المستثمرين والمساهمة الإيجابية في الاستثمارات المنتجة اجتماعيا، مع القضاء على توليد الأموال واستخدامها بطريقة غير مشروعة ومكافحتهما.

* صدر بدون تحرير رسمي.

٥ - تفاديا لدوامة الأزمات المالية المتكررة، توصي الجمعية بإنشاء هيئة واحدة مؤلفة من المشتغلين في ميدان الخدمات المالية وممثلي المنظمات الدولية المسؤولة عن مراقبة الاقتصاد الدولي والأسواق المالية، أي الأمم المتحدة ووكالاتها وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك المركزي الأوروبي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ورابطات المصارف ورابطات الوسطاء الماليين وجمعيات التأمين ورابطات الصناديق المشتركة لاستثمار الأموال وسلطات أسواق الأسهم المالية والهيئات التنظيمية. وتوصي كذلك بإنشاء غرفة دولية للخدمات المالية تتألف من الجهات الفاعلة في جميع المهن المالية (المصرفيون والمشتغلون في شركات التأمين والوسطاء والمستشارون الماليون ومدراء الصناديق المالية وباعة المنتجات المالية).